

## من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع: تحويل مبالغ لفائدة مزود أجنبي بالخارج  
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 06 فيفري 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ ديوان الحبوب يقوم في إطار نشاطه المتمثل بالأساس في القيام في حقّ الدولة بجميع العمليات المتعلقة بالمنتجات الفلاحية وذلك طبقاً لأحكام المرسوم عدد 10 لسنة 1962 المتعلق بإحداث الديوان، بتوريد الحبوب طبقاً للأمر عدد 3158 لسنة 2002 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية. وطلبتكم على هذا الأساس معرفة النظام الجبائي للمبالغ التي يحولها الديوان لفائدة المزودين الأجانب مقابل الحبوب الموردة ومقابل غرامة الوقت الضائع المدفوعة على أساس معدّل الكلفة اليومية للباخرة في صورة تجاوز فترة التفريغ التعاقدية.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنّ المبالغ المحولة لفائدة المزودين الأجانب مقابل الحبوب الموردة وكذلك المبالغ المحولة بعنوان غرامة التأخير "surestaries" لا تخضع للضريبة بتونس ولا للخصم من المورد بهذا العنوان باعتبار أنّ المبالغ المدفوعة مقابل توريد البضائع أو المنتجات ومقابل غرامة التأخير المتعلقة بعملية التوريد المذكورة توجد خارج ميدان تطبيق الأداء.

ولا يستوجب تحويل المبالغ المذكورة الاستظهار بشهادة في تسوية الوضعية الجبائية شريطة بيان ضمن مطلب التحويل صنف المبالغ والسند القانوني لعدم خضوعها للضريبة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

ويتفويض منه

المستشار العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي